PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**30-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE :	**Documented: MoH refrigerators behind serums and vaccines becoming unusable**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Marwa Yassin**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بالمستندات: ثلاجات «الصحة» وراء فساد اللقاحات والطعوم

الوزارة استأجرت ثلاجات من «القابضة» بـ٤٢٥ ألف جنيه.. والأعطال المتكررة أتلفت كميات كبيرة من اللقاحات.. والخسائر تتجاوز ١٤ مليون جنيه

كتبت - مروى ياسين:

لم تقصر يوماً فى رعاية طفلها، ولم تهمل فى إعطائه جرعات التطعيم الأساسية المسجلة بجدول تطعيمات وزارة الصحة، فمنذ أن رزقها الله بطفلها «عبدالرحمن» تحرص «نهى» على أن يتلقى مولودها التطعيمات فى موعدها دون تأخير، لكن الصغير وبعدما بلغ ٦ سنوات بدأ يعانى من ارتفاع شديد فى درجة الحرارة وتورم أسفل الفك، وكان تشخيص الأطباء له «إصابة بالغدة الدرقية». بانت الألم فى جبهة، كيف لصغيرها الذى تلقى تطعيم «MMR» أن يُصاب بالغدة النكافية، فعلى حد علمها، أن تطعيمات وزارة الصحة تقى من الإصابة بالمرض، وبات التساؤل الذى يلح عليها هو مدى فاعلية التطعيمات التى تلقاها صغيرها؟!

«عبدالرحمن» واحد من بين كثيرين يتلقون تطعيمات غير فعالة بعود احتمالات عدم فاعليتها إلى سوء فى تخزين التطعيمات داخل الثلاجات. «الوطن» تتبعت خيوط القضية، ورصدت بالمستندات «أزمة» ترقى إلى درجة «الكارثة» فى ثلاجات حفظ الطعوم والأمصال التابعة لوزارة الصحة، التى استأجرتها الوزارة من الشركة القابضة للأمصال واللقاح، بموجب التعاقد الذى وقع بين الطرفين فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لاستئجار مساحة تخزينية بالثلاجات قدرها ١٠٣٧ متراً مكعباً، بتكلفة مالية إجمالية تتراوح بين ٢٤٨٨٠ جنيهاً و٤٣٥٥٤٠ جنيهاً سنوياً، تُضاف إليها مكافأة ٨ من العاملين فى الثلاجات بتكلفة شهرية تقدر بـ١٢٠٠٠ جنيه، تشكل جميعها نفقات لوزارة الصحة مقابل استئجار الثلاجات، وكانت المفاجأة أن أوضاع الثلاجات تسبب تلف كميات كبيرة من الكميات المخزنة بداخلها نظراً لأعطال متكررة.

فى اليوم ٢١ من أكتوبر ٢٠١٠، حين صدر بيان من قطاع الجودة بالشركة القابضة للمصل واللقاح للمسئولين فى إدارة التموين الطبى للتنبيه بأن الشركة القابضة ستُجرى صيانة لنظام المراقبة الإلكترونى لغرف التبريد، والتى لم يحدث لها أى أعمال صيانة منذ عام ٢٠٠٢، وأشار إلى أن الإدارة عليها مراقبة درجات الحرارة وتسجيل القراءات يدوياً لحين الانتهاء من الصيانة.

وكانت تلك شرارة الإنذار الأولى التى أطلقتها الشركة القابضة، لتبدأ رحلة وزارة الصحة فى مراقبة درجات الحرارة وتسجيل القراءات داخل غرف التبريد بعيداً عن الطرق الآلية المتبعة، وظلت الشركة فى عمل الصيانة حتى يوم ١٥ مايو ٢٠١١ وأرسلت خطابات تفيد بأنه سيتم بدء العمل منذ ذلك التاريخ بطريقة إلكترونية والمعروفة باسم «اللاب جارد»، وفى يوم ٢٥ يونيو انخفضت درجة حرارة غرف التبريد عن الدرجات المسموح بها لتسجل قراءاتها ٨٠ درجات تحت الصفر»، وهو ما تسبب فى تلف التطعيمات والأمصال الموجودة بها والبالغ إجمالى تكلفتها المالية نحو ١٤ مليون جنيه.

بعد تلف المخزون بغرفة التبريد رقم ١٠ ظلت الشركة القابضة للمصل واللقاح تتهرب من مسئوليتها فى دفع قيمة التطعيمات واللقاحات التى فسدت أو تعويض الوزارة عنها بسبب انخفاض درجات الحرارة المفاجئ، وهو ما كشفه خطاب الإدارة المركزية للأمانة العامة من إدارة العقود والمشتريات ويوضح كيفية إلقاء المسئولية بين الجهات وبعضها، وتمسكت الشركة القابضة للمصل واللقاح بإخلاء مسئوليتها تماماً عن جودة وتأمين المخزون محل التعاقد مع الوزارة، مستندة إلى أن التعاقد الذى وقع فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هو ما يشمل تأمين المخزون وجودته فى ذلك العام فقط، وما بعد ذلك التاريخ تُخلى الشركة مسئوليتها، لكن الوزارة دافعت عن موقفها بأن كل تلك الإجراءات مسئولية الشركة القابضة وأن التعاقد على شراء الأمصال والطعوم فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ شمل سعر الشراء والتحليل والمصروفات الإدارية والتمويلية والتسويقية والدعمات وما تم التعاقد عليه بعد ذلك التاريخ كان بزيادة مالية تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪، أى إن القيمة التى تضمنت كافة عناصر التكلفة المشار إليها لم تقل عن الأموال الملاحقة بل زادت عليها، وبحسب خطاب «إدارة العقود والمشتريات» فإن الشركة القابضة للمصل واللقاح هى المسئولة عن جودة التخزين وتأمينه، لينتهى الحال بعد مخاطبات دامت لأكثر من عام بعد حدوث الأزمة بأن تقرر وزارة الصحة، متمثلة فى الإدارة المركزية للأمانة العامة، بحجز قيمة الأصناف التى كانت موجودة فى غرفة التبريد رقم ١٠ بإحدى ثلاجات الوزارة بالشركة القابضة للمصل واللقاح، من قيمة مستحقات الشركة والتى تقدر قيمتها بـ١٤ مليون جنيه.

أزمة الثلاجات لم تنته منذ ذلك التاريخ فبين الحين والآخر تظهر لقاحات فاسدة داخل الثلاجات بسبب سوء التخزين كان آخرها ما حدث فى شهر مايو الماضى، إذ إن وزارة الصحة تسلمت ١٣٥٨٠٠ جرعة من اللقاح الخماسى تبلغ قيمة الجرعة الواحدة فيه ٣ دولارات أى بقيمة إجمالية ٤٠٧٤٠٠ دولار، وهو لقاح تنتجه الشركة العربية للمستحضرات الدوائية، وبعد فترة من تسلمها اكتشفت إدارة التموين الطبى، وهى الجهة المسئولة عن مخازن الوزارة، أن اللقاحات فسدت، فلجأت إلى المخاطبات المعتادة من أجل توثيق ما حدث لتطلب من الشركة العربية استبدال اللقاحات الفاسدة بأخرى صالحة، لتأتى رد الشركة مفجعاً، حيث ولّفت فى خطابها أن جميع اللقاحات التى تسلمتها وزارة الصحة سليمة بحسب نتائج تحاليل أجرتها «الصحة» قبل تسلمها لذلك اللقاح، وأرجعت الشركة سبب فساد الجرعات إلى سوء التخزين، لتوضح نصاً بحسب الخطاب المرسل منها: «تم إجراء التحاليل اللازمة على عينات عشوائية وجاءت النتيجة مطابقة، وعليه لم يتم حدوث أى تغيير فى لون الراصد، إلا بعد تسلمها من قبل وزارة الصحة وتخزينها فى مخازن الوزارة، وبحسب القواعد الخاصة بمنظمة الصحة العالمية فإن تغيير لون الراصد يدل على تعرض اللقاح إلى درجات حرارة وجودته فى ذلك العام فقط، وما بعد ذلك التاريخ تُخلى الشركة مسئوليتها، لكن الوزارة دافعت عن موقفها بأن كل تلك الإجراءات مسئولية الشركة القابضة وأن التعاقد على شراء الأمصال والطعوم فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ شمل سعر الشراء والتحليل والمصروفات الإدارية والتمويلية والتسويقية والدعمات وما تم التعاقد عليه بعد ذلك التاريخ كان بزيادة مالية تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪، أى إن القيمة التى تضمنت كافة عناصر التكلفة المشار إليها لم تقل عن الأموال الملاحقة بل زادت عليها، وبحسب خطاب «إدارة العقود والمشتريات» فإن الشركة القابضة للمصل واللقاح هى المسئولة عن جودة التخزين وتأمينه، لينتهى الحال بعد مخاطبات دامت لأكثر من عام بعد حدوث الأزمة بأن تقرر وزارة الصحة، متمثلة فى الإدارة المركزية للأمانة العامة، بحجز قيمة الأصناف التى كانت موجودة فى غرفة التبريد رقم ١٠ بإحدى ثلاجات الوزارة بالشركة القابضة للمصل واللقاح، من قيمة مستحقات الشركة والتى تقدر قيمتها بـ١٤ مليون جنيه.

أزمة الثلاجات لم تنته منذ ذلك التاريخ فبين الحين والآخر تظهر لقاحات فاسدة داخل الثلاجات بسبب سوء التخزين كان آخرها ما حدث فى شهر مايو الماضى، إذ إن وزارة الصحة تسلمت ١٣٥٨٠٠ جرعة من اللقاح الخماسى تبلغ قيمة الجرعة الواحدة فيه ٣ دولارات أى بقيمة إجمالية ٤٠٧٤٠٠ دولار، وهو لقاح تنتجه الشركة العربية للمستحضرات الدوائية، وبعد فترة من تسلمها اكتشفت إدارة التموين الطبى، وهى الجهة المسئولة عن مخازن الوزارة، أن اللقاحات فسدت، فلجأت إلى المخاطبات المعتادة من أجل توثيق ما حدث لتطلب من الشركة العربية استبدال اللقاحات الفاسدة بأخرى صالحة، لتأتى رد الشركة مفجعاً، حيث ولّفت فى خطابها أن جميع اللقاحات التى تسلمتها وزارة الصحة سليمة بحسب نتائج تحاليل أجرتها «الصحة» قبل تسلمها لذلك اللقاح، وأرجعت الشركة سبب فساد الجرعات إلى سوء التخزين، لتوضح نصاً بحسب الخطاب المرسل منها: «تم إجراء التحاليل اللازمة على عينات عشوائية وجاءت النتيجة مطابقة، وعليه لم يتم حدوث أى تغيير فى لون الراصد، إلا بعد تسلمها من قبل وزارة الصحة وتخزينها فى مخازن الوزارة، وبحسب القواعد الخاصة بمنظمة الصحة العالمية فإن تغيير لون الراصد يدل على تعرض اللقاح إلى درجات حرارة عالية مما يفيد بأنه حدث أثناء التخزين، ومع ذلك وحرصاً منا على العلاقات الطيبة مع وزارة الصحة المصرية والعلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين فإن شركة أرابيو على أتم استعداد بتعويض وزارة الصحة بكميات بديلة دون تحمل الوزارة أى نفقات»، جاء ذلك بتوقيع المدير العام للشركة، الدكتور عبدالرحمن بن الحميدى المطيرى.

وأكد الدكتور نبيل البيلاوى، رئيس الشركة القابضة للمصل واللقاح، أن وزارة الصحة حجزت قيمة اللقاحات التى فسدت فى الثلاجة رقم ١٠ فى عام ٢٠١١ والبالغ قيمتها ١٤ مليون جنيه من مستحقات الشركة، ولفت إلى أن الوزارة اتخذت هذا الإجراء لأنها استندت إلى أن الثلاجات مسئولية الشركة القابضة فيما يخص المتابعة والمعاينة، وأشار «البيلاوى» إلى أن دور الشركة يقتصر على الصيانة الدورية فقط وإمداد الثلاجات بالكهرباء، مشيراً إلى أن الثلاجات تعمل بنظام «اللاب جارد» الإلكترونى وهو نظام فرنسى يقوم بالاتصال بأمين المخزن فى حالة حياد درجة الحرارة عن الدرجات المسموح بها، وهو ما يحدث مع كل ثلاجة تابعة للوزارة، وأشار «البيلاوى» إلى أن الشركة القابضة للمصل واللقاح تمتلك ما يزيد على ٨٠ ثلاجة، أغلبها يعمل بنظام «اللاب جارد»، وهو أكثر الأنظمة أمناً، ولفت إلى أن أى تلف يحدث للمنتجات داخل الثلاجة ربما يكون نتيجة للوضع الخاطئ للأمصال داخل الثلاجة إذ إن وضعها فى مقدمة المراوح يزيد من احتمالية تجمدها وبالتالى تلفها، بخلاف أن التكدس الزائد عن الحد يزيد من احتمالية فساد تلك اللقاحات.

وأشار «البيلاوى» إلى أن الشركة القابضة ليست مسئولة عن اللقاحات الموجودة داخل الثلاجات، إذ إن الثلاجات لها أمين مخزن تابع للوزارة، وتحديداً إدارة الإمداد والتموين، وإنها المسئولة عن متابعة ومراقبة اللقاحات المخزنة.

وبحسب المستندات الرسمية لوزارة الصحة فإن التقارير الأخيرة التى صدرت من الإدارة المركزية للشئون الوقائية والتى صدرت فى نهاية مايو من العام الحالى تكشف أن أزمة الثلاجات لا تزال قائمة وتضاعفت درجة أن التقرير أشار إلى أن هناك «تكثيف تلج» على مواسير غرفة التبريد رقم ٢٠ C/، وأن «اللاب جارد» الخاص بها وصلت درجة تبريده إلى درجة «صفر» فى مارس من العام الحالى، رغم أنها غرفة تبريد وليست غرفة تجميد، فيما أشار التقرير إلى أن غرفة التبريد رقم ١٠ تصل درجات الحرارة فيها إلى صفر، وهو ما أدى إلى تلف لقاحات مخزنة بها قدرت بنحو ١٤ مليون جنيه. وأوصى التقرير بضرورة ضبط تبريد غرفة التبريد رقم ١٠، وعمل عازل على مواسير وحدة التبريد الداخلية وصيانة غرف التبريد والتجميد من أجل ثبات درجات الحرارة، وضرورة تحديد المهام الوظيفية لكل من الصيادلة وأمناء المخازن، خاصة فيما يخص قراءة التقارير الخاصة بالجودة.

مخاوف من تطعيمات وزارة الصحة

صورة ضوئية للمستندات

الوزارة تلقى بالمسئولية على «القابضة للمصل واللقاح».. والشركة ترد: دورنا يقتصر على الصيانة الدورية فقط والمتابعة والمراقبة ليست اختصاصنا

غرف التبريد تعانى تفاوت درجات الحرارة وتسبب تجمد المخزون وإتلافه وتقارير رسمية ترصد المشكلة وتطالب بصيانة غرف التبريد والتجميد

500 مليون جنيه
هى قيمة اللقاحات والطعوم التى تشتريها وزارة الصحة سنوياً وتقوم بحفظها فى الثلاجات.

«الصحة» تتجاهل التعليق على أزمة الثلاجات ومتحدث الوزارة يرفض الرد

حاولت «الوطن» التواصل مع المسئولين فى وزارة الصحة لمعرفة الأسباب التى تسببت فى أزمات متكررة داخل ثلاجات حفظ الطعوم، ومعرفة لماذا لم تراقب الوزارة وتتابع كفاءة الثلاجات المنوط بها حفظ طعوم وأمصال بملايين الجنيهات، وثبت بالدليل القاطع مع أول كارثة حدثت فى الثلاجات فى عام ٢٠١١، إذ انخفضت درجات الحرارة عن الحد المسموح به، لدرجة سمحت بتجميد كافة اللقاحات والطعوم بداخلها، وهو ما تسبب فى تلف منتجات قدرت قيمتها بما يزيد على ١٤ مليون جنيه، ولم تتوقف الأزمة عند ذلك بل استمرت حتى عامنا الحالى، إذ تلفت كميات أخرى متفاوتة وبإعترافات رسمية ومخاطبات بين جهات الوزارة المختلفة، حصلت «الوطن» على نسخ منها، باتت جودة الثلاجات مشكوكاً فى أمرها، لكن وزارة الصحة متمثلة فى المتحدث الرسمى لها الدكتور خالد مجاهد لم يرد على اتصالات الجريدة ولا على الرسائل النصية التى أرسلت له بخصوص هذا الشأن، وحاولنا التواصل مع الوزارة مرة أخرى، عبر الدكتورة غادة نصر، مدير مكتب وزير الصحة، لكن الحال لم يختلف كثيراً، إذ وعدت بالرد على الأسئلة وأخبرتنا بإرسالها كافة الاستفسارات لوزير الصحة لكننا حتى الآن لم نتلق رداً من أحد، وهو ما يعنى تجاهل الوزارة للأمر.

خبراء دواء: التطعيمات الفاسدة تؤدى إلى «تشنجات وسخونة شديدة» للأطفال

«السواح»: ارتفاع «الحرارة» يقلل كفاءة اللقاحات.. وانخفاضها إلى حد التجميد يفسدها تماماً.. و«جابر»: أى تطعيم لا يمكن أن تصل كفاءته إلى ١٠٠٪

كتبت - مروى ياسين:

حذر خبراء فى الدواء من أثار التطعيمات واللقحات الفاسدة على الصحة، التى تصل إلى ظهور أعراض جانبية تتمثل فى تشنجات للطفل وارتفاع شديد فى درجات الحرارة، وأشاروا إلى أن هناك ضرورة مُلحة للتخطيط الجيد لكيفية إدارة ثلاجات حفظ اللقاحات والطعوم وتحديد المسئوليات فى جهة واحدة واتباع نظام متابعة ومراقبة جيد للمخزون منها.

ويرى الدكتور يوسف جابر الملاح، استشارى طب الأطفال بجامعة القاهرة، أن التطعيمات الفاسدة لن يتوقف تأثيرها على عدم فعاليتها فقط، فمن الممكن أن تتسبب فى أعراض جانبية خطيرة مثل تشنجات للطفل أو ارتفاع شديد فى درجات الحرارة، وأكد «يوسف» أن أى تطعيم لا يمكن أن تصل كفاءته إلى ١٠٠٪ وهو ما يفسر ظهور حالات مرضية رغم تلقيها تطعيماً ضد المرض، كأن يتعرض طفل للحصبة رغم تلقيه التطعيم الخاص بها، أو أن يصاب باللغدة النكافية رغم تلقيه التطعيم، مشيراً إلى أن كفاءة التطعيمات تعتمد فى الأساس على طريقة الحفظ المتبعة وهو ما لا يمكن إغفاله لأنها تتطلب درجات حرارة محددة، وأعتبر الدكتور أحمد السواح، خبير استراتيجيات الدواء، رئيس مجلس أمناء المركز المصرى للحق فى الدواء، أن أزمة ثلاجات وزارة الصحة تعود إلى أن وزارة الصحة لا يوجد بها آلية جيدة للعمل، إذ إن المنظومة الإدارية بحاجة لإصلاح، فلا يصح أن تتفرق مسئولية الثلاجات بين جهات عدة، ولا بد من وجود تخطيط جيد واستراتيجية واضحة تتوحد فيها المسئولية مع جهة واحدة، إما وزارة الصحة أو الشركة القابضة للمصل واللقاح، حتى تتمسنى محاسبة الجهة المقصرة. وأضاف «السواح»، أنه ينبغى ألا تضيع أزمة تلف أو فساد التطعيمات بين المسئولين فى اتهامات متبادلة دون وجود مسئول واحد تتم محاسبته حالة حدوث أى خطأ، ولفت إلى ضرورة وجود ما يعرف بـ«المونيتور» الذى يتسم بمراقبة درجات الحرارة عن المخزون بشكل إلكترونى، ما يقلل فرص انفلات درجات الحرارة عن الدرجات المحددة، وبالتالى لا يعرض المنتجات للتلف، وأشار إلى أن اختلاف درجات الحرارة عن المسموح بها لحفظ التطعيمات والأمصال قد يؤثر سلباً على المنتج، إما بتلفه نهائياً وهذا يحدث فى حالة تعرضه للتجميد، أو أن جزءاً من البروتين الموجود باللقاح يفسد، وهو ما يحدث أثناء ارتفاع درجة الحرارة على الحد المسموح به، ومن ثم يقلل كفاءة اللقاح، ولفت إلى ضرورة عمل تحاليل للقاحات المخزنة حالة ثبوت اختلاف فى درجات الحرارة لتحديد الكميات الفاسدة من الكميات الصالحة، ولا بد أن تكون تلك آلية العمل داخل الثلاجات.